دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السّلْم والأمن

أ. نجم الدين محمد عبدالله السنوسي

محاضر بكلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهري - السودان.

ظلّ السّـلْم مفهوماً محيّـراً طوال معظم تاريخ إفريقيا بعد الحقبة الاسـتعمارية، وثبـت أنّ السّـلْم والتنميـة أصـعب وأعقـد في تحقيقهمـا؛ خلافاً لتوقعات المتفائليـن الأفارقـة في الحقبة التي تلت الاسـتقلال مباشـرة، وذلـك لعدة عوامل داخلية وخارجية.

وهناك صـورتان ثابتتان متناقضـتان تحيطان بالمفهوم العام للسّـلّم في إفريقيا، وإن لم يكونا قاصرَين بشكلٍ كليٍّ عليها، وهما:

١ - صـورة إفريقيـا التي تحفّهـا المخاطر ويلفّها الغمـوض: وتتمثل في الحـروب الضاربـة، والنزاعات المسـلحة الدامية، والاضطرابات السياسـية، والأزمات الاقتصادية الخانقة، والمجاعـات، والأمراض، والنزوح، والفقر، وكلها ترمز إلى القارة البائسة.

٢ - صـورة رحلات الصيد البريـة، وصورة إفريقيا في السـينما الأمريكيـة: وهي صورة ظهرت مع نشـأة رحـلات الصيد البرية بهذه القارة وانتشـارها، وبخاصة صور مجلة ناشـيونال جيوغرافيك، وصور أفلام هوليود بلغـة التناقضات، مثل أفلام: (الملكة الإفريقية)، أو فيلم (الخروج من إفريقيا)، وهي في الوقت نفسـه صور لقارة تحفّها المخاطر والغموض.

هاتان الصورتان المتناقضتان لإفريقيا استُعملتا في صوغ التصور العام عن هذه القارة، وترسيخ مفهوم القارة البائسـة، وحالة العجز الكليّ في إفريقيـا؛ وتبعاً لذلك فإنّ قصص النجـاح في القارة الإفريقية لا يثير الاهتمام العالمي إلا قليلاً[١].

ولأجـل فَهْم السـياق العام في إفريقيا والسياسـة الإفريقيـة، وكيـف تؤدّي هذه السياسـة إلـى الحروب والنزاعات المسـلحة، والاضطرابـات، والتخلّف، علينا أن ننـزع صفة التجانس عن السياسـة الإفريقية، أي ألا نتحـدث عن نمط حكـم واحدٍ متجانـسٍ، أو بناءٍ ثقافيٍّ اجتماعـيٍّ أو اقتصـاديٍّ ثابت، أو اتجاهٍ سـلوكيٍّ نمطيٍّ يربـط إفريقيا بعضها ببعـض، ويحقّق الانسـجام بين مكوّناتهـا؛ ففي إفريقيا تنوعٌ ثقافـيٌّ واجتماعيٌّ ثري؛ إذ يتكلّم الأفارقة حوالـي ألف لغة متميزة، ولكلٍّ من القبائل الكبرى لغتها الخاصّة، وتضمّ القارة أكثر من خمسة آلاف جماعة مختلفة في أربع وخمسين دولة، تشكّل طائفة من الأنساق العقائدية والأحكام القيمية المختلفة، والتي تُعدّ أمـراً ضرورياً في حياة الجماعات القبلية، مثل: جماعات الهوسا، والزولو، والسـوازي، والفور، والأمهرة، والدينكا، والنوبـة، وهي جماعات ما زالت تدير شـؤونها في إطارٍ جماعيٍّ، وبطرقٍ تقليدية متفقٍّ عليها فيما بينهم.

إلا أنـه على الرغم من التـنوّع الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسـيّ توجد عدة جوانب عامّة مشـتركة في الواقع الإفريقي، مثل: سيادة الدول، وأنماط السياسة الإفريقية القائمة على التوجّه الإثنـي، والإفراط في الاعتماد على الخارج، والانقسام بين الريف والحضر.

الاستعمار الأوروبي والمجتمعات الإفريقية:

ساهم الاستعمار الأوروبي بشكلٍ كبيرٍ في وضع بذور الحروب الأهلية في القارة من خلال النشـأة المصطنعة للـدول الإفريقية، ومن خلال السياسـات الاسـتعمارية المتبعة في المستعمرات الإفريقية السابقة.

جاء التقسـيم الاسـتعماري الذي جرى في مؤتمر برليـن عـام ١٨٨٥م متّسـقاً فقط مع مصالـح الدول الاسـتعمارية واتجاهاتهم للتوسع، بينما كان هذا التقسيم متناقضاً مـع الواقـع الاجتماعي والإثنـي للمجتمعات الإفريقية، حيث أفرز هذا التقسـيم خريطةً استعماريةً، جمعت بين مجموعات إثنية وعرقية لم يسـبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعضها الآخر[٢]، كما هو الحال في السـودان وتشاد وأنجولا ونيجيريا، وغيرها من الدول.

أيضاً ساهمت السياسات الاستعمارية في زيادة حدّة الصراعات في الـدول الإفريقية عقب نيـل هذه الدول اسـتقلالها وإلى يومنا هذا فيما يُعرف بسياسـة: (فرّق تسـد)، حيث تتملـك بعض الجماعات مزايـا اقتصادية وتعليمية وثقافية على حسـاب المجموعات الأخرى، كما هو الحال في رواندا عندما سيطرت جماعة التوتسي على الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك واقع السودان عندما تمّ تنمية شـماله العربيّ المسلم وتجاهل الجنوب الإفريقي؛ الأمر الذي أدّى إلى حروبٍ أهلية في البلدين[٣].

---

(١) ديفيد ج. فرانسيس: إفريقيا السلم والنزاع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٩.

(٢) أحمد إبراهيم محمود: الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٣) حمدي عبدالرحمن: التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا

كمـــا أنّ التداخل القبلي فيما وراء الصحراء يســـهّل إثارة الصراعات المحلية.

وعندمـــا نالت معظـــم دول القارة اســـتقلالها، في ستينيات القرن الماضي، لم يكن لديها الخبرة والكفاءات الإدارية والعلمية لإدارة الحكم في معظم دولها[١].

الإنسان والتنمية البشرية في إفريقيا:

إفريقيا تمثّل مساحتها خمس مساحة أراضي العالم، إذ تبلغ أكثر من ٣٠ مليـــون كلم مربع، ولكن ٦٪ فقط من أراضيها مزروعة، وتغطي الغابات ربع مساحتها.

وتعدّ إفريقيا الأغنى بالمـــوارد في العالم، فمن بين الواحد والعشـــرين معدناً المتعارف عليها في العالم؛ فإنّ الخمســـة الأعلى من حيث التصدير توجـــد في إفريقيا، مثل: النفط الخام والغاز الطبيعي والماس والفحم[٢].

لكن وفـــرة الموارد الطبيعية والبشـــرية في إفريقيا والثروة العظيمة الناتجة عنها لم تُترجم على أرض الواقع؛ فإفريقيـــا تعاني تدنياً في النمو الاقتصادي طويل المدى، وسوء معيشة غالبية الأفارقة (الفقر وسط الوفرة)، وذلك ما يصفه بعض المحللين بأنه: (لعنة الموارد)، ويُعزى ذلك إلى ســـوء إدارة الموارد الطبيعية، بجانب النّخب الحاكمة الفاسدة، وضعف الدولة، وعدد من العوامل الخارجية[٣]، التي تنعكـــس على التنميـــة ووعي الإنســـان الإفريقي، وطبقاً لمؤشـــرات البنك الدولي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، في إفريقيا جنوب الصحراء، يبلغ متوسط عمر الفرد ٤٧ عاماً في عدد ســـكان يتجاوز المليار نسمة، كما أنّ نسبة مَن تتوفر لديهم موارد الماء الصحيّ لا تزيد عن ٥٤٪، أيضاً يبرز حجم المديونية طويلة المدى الذي يشكّل عائقاً أمام تطور المجتمعات الإفريقية، حيث يبلغ إجمالي الديـــن الخارجـــي ٧,١٧٦ مليارات دولار عـــام ٢٠٠٥م، وإجمالـــي ٨,٨٪ من أقســـاط الفوائد علـــى الصادرات السلعية والخدمات والدخل، وكلّ ذلك ينعكس على التنمية في الدول الإفريقية، ويســـبب تأخر عملية التعليم وتطوير الخدمات الصحية والتنموية.

وتبرز آثار ســـوء الإدارة بصورةٍ أوضـــح في التعليم بالدول الإفريقية؛ فيما أثبتته الدراسة التي أجراها معهد اليونسكو للإحصاء بشأن الموارد المدرسية والتربوية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٤].

وفي الســـياق نفســـه نجد مؤشـــر التنمية البشرية الخـــاص ببرنامج الأمم المتحدة يعطـــي دلالة مهمّة على مستوى التخلف وانعدام الاستقرار السائدَين في إفريقيا، فبيـــن عامـــي (١٩٩٠م -٢٠٠٧م) احتلـــت دول إفريقيا الضعيفة المراكز العشرة الأخيرة في قائمة مؤشر التنمية البشرية.

ووفقـــاً لتقرير بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٠٧م في عام ٢٠٢٥م: ســـيعيش قرابة ٥٠٪ من الأفارقة في مناطق ذات ندرة مائية أو نقـــصٍ مائيٍّ؛ نتيجة للنضوب المتزايد أو ندرة الموارد المائية، وهو ما ينعكس على الاســـتقرار السياسيّ والاجتماعيّ للشعوب الإفريقية، وقد يفاقم من حدّة الصراعات بينها؛ فعوامل الجفاف وندرة المياه كانت سبباً لأزمة دارفور التي تصاعدت وانتقلت من صراع حول الموارد إلى أزمة إقليمية ودولية.

كمـــا تؤثّر مؤشـــرات الاضطراب السياســـي وعدم استقرار الحكم على الشعوب الإفريقية في تحقيق السّلْم والأمـــن في القارة، فطبقاً لترتيب مؤشـــر صندوق الدول التي تفتقر للسّلْم للعام ٢٠٠٧م: نجد أنّ ثماني دول من بين الدول العشـــر الأولى الأكثر اضطراباً سياسيّاً في العالم هي دول إفريقية، ووفقاً لتقرير مؤشّـــر الســـلام العالمي

الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، ١٩٩٦م.

(١) عبدالله التركمان: التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، الحوار المتمدن- العدد ٢٨١٨، ٢-١١-٢٠٠٩م.

(٢) تنتج إفريقيا ما يقارب عشرة ملايين برميل نفط سنويّاً، ويبلغ إجمالي نصيبها من الإنتاج قرابة ١٢٪ عالمياً، كما تملك ما نسبته ١٨٪ من الغاز الطبيعي الخام في العالم، ويُعدّ الذهب من أنفس المعادن التي تنتجها إفريقيا، حيث تنتج ٢٠,١٪ من ذهب العالم، وتنتج ٩٨٪ من الماس، و ٤٠,٥٪ من الكوبالت.

(٣) ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) www.unesco.org.

للعام ٢٠١٤م: حدث تقدّمٌ طفيف في جانب السّـلْم العام؛ حيث احتلت بتسوانا الرقم ٣٦؛ متقدمة على دولٍ مثلّ كوريا الجنوبية والسعودية والكويت، وتقاسمت الدول الإفريقية المراكز العشرة الأخيرة في التصنيف مع دول آسيا؛ حيث احتلت الكنغو الديمقراطية وإفريقيا الوسـطى والسودان والصومال المراكز من ١٥٥ إلى ١٥٨، وتأتي دولة السودان في المركز رقم ١٦٠؛ متقدمة على أفغانستان وسوريا[١].

أما فيما يتعلق بمؤشّـر الفساد الدولي للعام ٢٠٠٧م: فتأتي سـبع دول إفريقيـة ضمن العشـرين دولة الأكثر فسـاداً؛ برغم الشـكوك في مصداقية مؤشرات الفساد العالميـة؛ لكونها تربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التقرير[٢].

بصورة عامّة نجد أنّ الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة هي التي تسـيطر على صورة إفريقيا وتغطيها إعلاميّاً، وذلك بسـبب انتشـار العنف السياسيّ، وتكرار الحـروب والنزاعات فـي القارة، ووفقـاً لقواعد بيانات جامعة أوبسـالا السويدية شـهدت إفريقيا أكثر حالات الحروب والصراعات المسـلحة في العالم في الفترة من (١٩٤٦م – ٢٠٠٦م)؛ حيث سجّلت ٧٤ حالة صراع؛ مقارنة بقارة آسيا التي سجّلت ٦٨ حالة صراع، والشرق الأوسط ٣٨ حالة[٣].

إنّ هذه التقارير تبرز عجز المجتمعات الإفريقية عن حـلّ النزاعات الداخلية بصـورةٍ عامّة، إلا أنه برغم هذه الصورة النمطية عن إفريقيا برزت متغيرات دولية ساهمت في تقليل نسـبة العنف في القارة الإفريقية، خصوصاً مع انتشار ظاهرة العولمة، وسـرعة وصول المعلومات التي تتعلـق بالنزاعات والعقوبـات الدولية التـي تطبّق على جرائم الحروب والنزاعات، فقد أدت هذه المتغيرات إلى انخفاضٍ كبيرٍ في النزاعات المسـلحة في إفريقيا؛ حيث بلغت في (٢٠٠٨م – ٢٠١٥م) قرابة سبعة نزاعات مسلحة فقط تنشط في إفريقيا[٤].

ولكن أخيـراً أصبحت هذه الصراعـات تُخمد في مهدها نتيجـة للضغوط الخارجية؛ مـا أدى إلى حدوث تغيّرٍ في شـكل هذه الصراعات التي كانت تمتد لسنوات طويلة حتى تخمد، مثل الحرب بين شمال السودان وجنوبه التي اسـتمرت قرابة ٣٠ عاماً؛ وهو ما يشـير إلى كثافة المشـاركة الإفريقية والدولية والدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعـات فـي إفريقيا لحفظ الأمن والسّـلْم؛ ما يساعد الشـعوب الإفريقية على المساهمة بدورٍ حقيقيٍّ لحلّ النزاعات أو الحروب عبر الطرق التقليدية المتعارف عليها من قِبل الجماعات المتصارعة فيما بينها.

دور الشعوب والجماعات الإفريقية التقليدية في السّلم والأمن:

كما ذكرنا مسـبقاً؛ فإنّ إفريقيا ليسـت كياناً ثقافيّاً واجتماعيّـاً وعرقيّاً واحداً، فهي مجموعات مختلفة، حتى فـي إطار الدولة الواحدة توجد عـدة مجموعات تختلف ثقافيّاً وإثنيّاً، مثل دولة السـودان تضـم قرابة (٥٧١)[٥] مجموعة عرقية.

يرجع ذلـك إلى عدة عوامـل، أبرزها الاسـتعمار الخارجي الذي قسّـم الـدول الإفريقيـة جغرافيّاً وفقاً لمصلحته الخاصّـة؛ دون مراعاةٍ للجوانـب الاجتماعية والثقافية للقارة الإفريقية.

(١) مؤشر السلام العالمي ٢٠١٤، ar.wikipedia.org.

(٢) ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) تقدّر منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية «أوكسفام»، في تقرير نشرته في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م، أنّ كلفة هذه النزاعات بلغت خلال الفترة (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٥م) نحو ٣٠٠ مليار دولار، شملت ٢٣ بلداً إفريقياً، وهو حجمٌ يساوي تقريباً حجم كلّ المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها، انظر: عبدالله التركمان: التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

(٤) في السودان: (دارفور – جبال النوبة – النيل الأزرق)، كينيا في فترة ما بعد الانتخابات عام ٢٠٠٧م، والصومال، والكنغو (المنطقة الشرقية)، وتشاد ٢٠٠٨م، ودولة جنوب السودان التي تشهد صراعاً حول السلطة عقب انفصال الجنوب عن الشمال، والصراعات التي حدثت في رواندا أو ساحل العاج.

(٥) إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل – بيروت، ١٩٧٠م، ص ٣.

إنّ هـذه المجموعات الاجتماعيـة - وإن تعددت - فإنها تؤدّي دوراً مهمّاً في حلّ النزاعات والحروب وتحقيق السّلْم والأمن وفقاً لعاداتها وتقاليدها ومقارباتها الثقافية، وهي تختلف من مجموعة إلى أخرى.

ويوضّح الواقع أنّ الآليـات القديمة لفضّ النزاعات المحلية في إفريقيا ما قبل الاسـتعمار كانت تحقّق قدراً في حفظ السـلام والأمن وضمان التعايش السّـلمي بين المجموعـات المختلفة، وتمثّل الأعـراف المحلية صيغة متواتـرة عن الحروب والصراعات لها أهميتها في ضمان بناء السـلام وفضّ النزاعات في هذه المجتمعات، يقول دكتور باكوبو: «إنّ فـضّ النزاعات في معظم المجتمعات الإفريقية كان يحكمه مبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الجماعـي، أي أنّ الجماعـات المختلفة كان يحكمها مبدأ الإجماع والمسـؤولية الاجتماعية بشـكلٍ متناغم بين أفرادها»[١].

إنّ دور الشـعوب الإفريقية في تحقيق السّلْم والأمن بالقارة الإفريقية يتعلـق - غالباً - بالجهود الذاتية لهذه المجموعات؛ للحيلولة دون امتداد الصراع واستمراره بين المجموعات المختلفة.

مجلس (جير) في نيجيريا:

تنتشـر في نيجيريا الجهود المحلية لفضّ النزاعات وفرض السّـلْم؛ حيث شـكّلت بعض المجموعات مجلساً لفضّ النزاعـات والخلافات عُرف باسـم: (جير)، يقوم هذا المجلس بدور الوسـاطة والتوفيـق بين الجماعات المتصارعـة، حيث يرأس زعماء المجموعات القبلية هذا المجلـس، ويقومون بمواجهة الجماعـات المختلفة فيما بينهما لحلّ الصراعات، ويستندون إلى: المعايير الثقافية والقيم والضمير الأخلاقي الجمعي المتوارث لديهم لفضّ النزاع، وقد سـاهم هذا المجلس في حلّ بعض الخلافات والنزاعـات في منطقتهم بين مجموعتين من قبائل التيف عام ١٩٩٤م، وقام بتوقيع سلامٍ بين الطرفين.

ديوان معالجة الخلافات في إقليم صوماليلاند:

أيضاً يبرز إسـهام الجماعات الإفريقية في الصومال، حيث أدت عدة عوامل إلى انهيـار الدولة الصومالية، ومنها نظام الحكم الفرديّ لنظام سـياد بـري، والاعتماد الكثيف على المؤسسـات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، إضافـة إلـى العـوامل الخارجيـة المتمثلة فـي تدخل القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية.

وأخذ انهيـار الدولـة الصومالية شـكلاً متطرفاً، أعـاد المنطقة إلـى الوضع الذي كانـت عليه في القرن التاسـع عشر؛ من حيث غياب السلطة المركزية، والنظام القضائي، وانهيار الخدمات العامة[٢].

وهنا برز حـلّ النزاعـات في إقليـم صوماليلاند المنفصل ذاتيّاً وغير المعترف به دوليّاً عن دولة الصومال؛ حيث يعتمد الأفراد فيه على شـيوخ العشـائر التقليديين بوصفهم مراجع السـلطة الأخلاقيـة، ومحفزين للوئام الاجتماعي فيما يتصل بفضّ النزاعات والتوزيع الاقتصادي والاجتماعي للموارد، وذلـك يرجع لصلات الدم والقرابة التي تسـاهم في مبادئ الاسـتقرار والاحتواء والإجماع في فضّ النزاعات، الأمر الذي ينعكس على السّـلْم العام وحفظ الأمن، ويقوي سـلطة الزعامـات التقليدية نتيجة لغياب الدولة في الصومال منذ عام ١٩٩٠م.

قامت عشائر إقليم صوماليلاند بإنشاء ديوانٍ خاصٍّ لمعالجة الخلافات بين العشـائر وجلسات بين الأقاليم، وهـي بمثابة ميثاق صلـح يهدف إلى إعـادة الممتلكات المسروقة أو المغنمة، وخلافات الأراضي، وسائر الموارد المتاحة التي تؤدي للخلاف بين العشائر في هذا الإقليم، وقد ساهم هذا الديوان في حلّ الخلافات والنزاعات في تحقيق قدرٍ كبيرٍ في حفظ السّلْم والأمن بين العشائر على خلاف الأوضاع السائدة في باقي الصومال[٣].

---

(١) تيم مورث: المقاربات المحلية الذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع وحله، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) عـزو محمد عبدالقادر ناجي: أثـر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، الحوار المتمدن: العدد ٢٣٧٦، ٢٠٠٨م.

(٣) تيم مورث، مرجع سابق.

مجلس (ماتوأوبوت) العرفيّ في أوغندا:

كذلك يبرز دورٌ آخر للمجتمع الإفريقي في تحقيق السّلْم والأمن عبر منظماته الأهلية، من خلال فرض الأعراف التقليدية على أطراف النزاع، والتزامها بقبول نتائج التوفيق والوساطة، ويمثّل ذلك جماعة (الأكولي) في أوغندا؛ حيث توجد لديهم آليات لحلّ النزاعات عبر مجلسٍ عرفيٍّ يسمّى (ماتوأوبوت)، وهو مجلسٌ لحلّ النزاعات بين أفراد هذه المجموعة، وهو قائمٌ منذ ما قبل الاستعمار البريطاني لأوغندا إلى يومنا هذا؛ برغم تراجع دوره في الفترة الأخيرة نتيجة للتغيرات التي حدثت في أوغندا وإفريقيا بشكلٍ عامٍّ، وتعتمد الجماعة على مبدأ أنّ النزاع بين أفراد الجماعة يخصّ الجماعة عامّة بالمعنى الحقيقي، وكلّ فرد في جماعة الأكولي يُعدّ منتمياً بدرجةٍ أو أخرى لكلٍّ من المتصارعين، ويعني ذلك إشعار كلّ الأفراد بتحمّل قدرٍ من المسؤولية فيما وقع من إساءة؛ وأنه إذا تعرّض أحدهم للإساءة يحقّ له أن يركن للآخرين (الجماعة) في حالة الخصام.

تقوم جماعة الأكولي عبر مجلس (ماتوأبوت) بفضّ النزاعات وفرض السّلْم والأمن فيما بينهم بناءً على مبدأ الإجماع، بالإضافة لذلك هناك مجالس لشيوخ القبائل، ومجالس قيادات الجماعة، تتألف من رجال ونساء على السواء، ويمثل دعامة ذاتية لتنظيم العلاقات بين الأفراد.

تمر عملية فضّ النزاعات بواسطة مجلس (ماتوأبوت) عبر عدة مراحل:

١ - حثّ الجناة بالإقرار بالمسؤولية، أو ما وقع من أخطاء، عقب عرض الأدلة من جانب الشهود.

٢ - حثّ الجناة على إبداء ندم وأسفٍ حقيقيَّين.

٣ - حثّ المجني عليهم بالعفوِ عن الجناة.

٤ - يقوم الجناة بناءً على اقتراحٍ من ديوان الشيوخ بأداء دية للمجني عليهم.

٥ - تختم المصالحة بين ممثلي الجناة وممثلي المجني عليهم، وتتم المصالحة من خلال طقوس بتناول الأعشاب (ماتوأبوت) مرّة الطعم، والغرض منها الإحساس بالمرارات النفسية التي خيّمت على نفوس الطرفين أثناء الصراع، ولكي لا يعودوا إليها مرة أخرى.

نموذج: (أوبونتو):

ويوجد نموذج أكثر تأثيراً في الوجدان الإفريقي، وهو منتشرٌ بين المجتمعات الإفريقية بشكلٍ كبير، يُعرف بنموذج: (أوبونتو)؛ حيث يتبنّى شيوخ القبائل والعشائر هذا النموذج الذي يتضمّن الوساطة والتحكيم والمساعي الحميدة بين الجماعات المختلفة في وقت النزاع وتحقيقاً للسّلْم والأمن، ونجد أنّ قبائل الهوسا في نيجيريا ترتبط بهذا النموذج في احتواء خلافاتها فيما يتعلق بقضايا الأسرة والنزاعات الزوجية والسرقة والإضرار بالممتلكات، وكلّ أشكال النزاعات.

وتقوم مقاربات الأبونتو على وجود صلة بين النزاعات والمصالحة، ولا تعتبرهما منفصلتَين، وتقوم فكرة الأبونتو على أنّ طرفي النزاع بحاجة للتصالح لكي يعيدا بناء الثقة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ويحافظا عليها، مع الحرص على الحيلولة دون ظهور ثقافة تآمرية تفرّق بين الأفراد والعائلات والمجتمع ككل[1].

استفاد مجتمع جنوب إفريقيا من قيم الأبونتو وأفكاره في فضّ النزاعات وتحقيق السلام بين الشعوب المختلفة من خلال أفكار نيسلون مانديلا الزعيم التاريخي للمجتمع الأسود الإفريقي، والأب ديزموندتوتو في ضرورة تناسي الماضي القائم على الظلم والفصل العنصري بين البيض والسود في جنوب إفريقيا الذي استمرّ لعقود طويلة، وخلّف شرّخاً بين مجموعات المجتمع المختلفة، والبدء في صفحة جديدة تقوم على تحقيق السّلْم والأمن بين أفراد المجتمع، وذلك عبر لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا، وقد ساهمت هذه اللجنة في خفض التباغض العنصري، وفتح آفاقٍ جديدة للتعايش في مجتمع جنوب إفريقيا، وبذلك أثّرت ثقافة الأبونتو في أن تكون نهجاً إفريقيّاً شعبيّاً اجتماعيّاً في فضّ النزاعات وفرض السّلْم والعدالة في المجتمع الإفريقي.

(١) تيم مورث، مرجع سابق.

تطور دور المجتمعات المحلية في فرض السّلم والأمن:

لقد تزايد دور المجتمعات المحلية في إفريقيا بشكلٍ كبيرٍ في احتواء الخلافات والحروب والنزاعات، وأصبحت تأخذ بُعداً أكثر استقلالية واعترافاً من قِبل الدول التي تضمّ هذه المجموعات؛ لأنها تقوم بدور الدولة في تحقيق العدالة وفرض السّلْم والأمن، بل في بعض الأحيان يكون للمجتمعات الإفريقية تأثيرٌ ونفوذٌ أكبر من الدولة نفسها في حلّ النزاعات واحتواء الصراعات عبر الآليات التقليدية المتعارف عليها، وهنا تأتي شرعية الاعتراف بها من قِبل الجماعات القَبَلية نفسها، وسرعة هذه المجتمعات القَبَلية في إنفاذ السلام والأمن، والحيلولة دون توسّع الصراع وامتداده ليصل إلى مجموعات أخرى.

من جانب آخر ساهم ضعف الأنظمة القضائية في الدول الإفريقية الهشّة في تقوية مناعة المجتمعات المحلية، وساعدها في أن تقوم بمهام المحاكم الشرعية في احتواء النزاعات بين هذه المجموعات؛ وهو ما ترك لدى الأفارقة صورة تمثّل ضعف المحاكم الشرعية في احتواء خلافاتهم؛ حيث يرى العديد منهم أنّ هذه المحاكم تعمل على تأجيج النزاع، وتقوم على أنساق قيمية غربية تساعد على إفساد العلاقات لا دعم أواصرها، نذكر في ذلك قبائل اليوربا في نيجيريا بوصفها نموذجاً لعدم الثقة في المحاكم الشرعية الحكومية؛ حيث ينطلقون من مقولة: «لن تعودوا من المحكمة وتظلوا أصدقاء»، وهذا دليلٌ على عدم الرضا عن هذه المحاكم الحكومية مقابل تقبّل حكم المحاكم المجتمعية واستمرارية العلاقة بين الأطراف المختلفة، وهنا تبرز أهمية دور المجتمعات الإفريقية في عملية استدامة السلام بين المجتمعات المحلية في إفريقيا[1].

أصبح هناك تقدّمٌ كبيرٌ للمجتمعات المحلية في القوانين والتشريعات المحلية في إفريقيا؛ برغم وجود تمثيل سابق لهم في ذلك، خصوصاً في فترة الاستعمار البريطاني فيما يُعرف بـ (الحكم غير المباشر) الذي يفوّض المجتمعات المحلية في إدارة البلاد، وفي حلّ الخلافات التي تحدث بين المجموعات المختلفة، ولجمع الضرائب، وتنظيم الأمور السياسية والأمنية نيابة عن الدولة.

فقد أوجد الاستعمار ما يسمّى: (الإدارة الأهلية) بوصفها نمطاً من أنماط الحكم، فقد كان هذا النموذج يُحكم به بين قبائل الهوسا في شمال نيجيريا، وقد تم تطبيقه بالسودان بعد النجاح الذي حققه في نيجيريا، فقد أصدرت الإدارة البريطانية مجموعة من القوانين، في الفترة من عام ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٣٢م، منح بموجبها نظار القبائل والعمد والمشايخ مزيداً من الصلاحيات القضائية لدعم نفوذهم، كما مُنحوا سلطات إدارية.

وانتهت هذه المرحلة بصدور قرار سياسيٍّ بحلّ الإدارة الأهلية وتصفيتها عام ١٩٧١م[2]؛ فقد كان رجال الإدارة الأهلية هم القادة المحليون الذين تعتمد عليهم الحكومة في أداء كثيرٍ من المهام في المجالات المختلفة، خصوصاً عند المجتمعات الريفية في القرى.

وكان الاستعمار الفرنسيّ على خلاف ذلك، فقد قامت سياسته على أسلوب الحكم المباشر، حيث يرفض تفويض صلاحياته للمجموعات المختلفة؛ لذلك ضعفت هذه المجموعات في الدول الفرانكفونية عقب خروج الاستعمار الفرنسي منها، ولم تسهم في القيام بدورها المتعارف عليه في حلّ النزاعات وفرض السّلْم في القارة الإفريقية.

إلا أنه في الآونة الأخيرة خصوصاً مع انتشار النزاعات والحروب في إفريقيا بشكلٍ كبيرٍ، ومع انتشار مجازر الإبادة والتطهير العرقي في القارة، لجأت بعض الدول الإفريقية إلى الجماعات الإفريقية التقليدية لحلّ النزاعات مرة أخرى، وعدم تغييبها عن إدارة الصراعات والنزاعات وفرض السّلْم والأمن.

(١) إيزاك البرت: فهم السلم في إفريقيا، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) أثر الإدارة الأهلية لولايات دارفور على الوضع العام في السلام، مركز الراصد للبحوث، الخرطوم، ٢٠١١م.

وبرز الدور الجديد للمجتمعات الإفريقية التقليدية المحلية في ضمّهم للنظم القضائية الشرعية، ومنحهم سلطات وصلاحيات في المحاكم الداخلية لحلّ الخلافات سلميّاً، مثل: الأكولي في أوغندا، وفي رواندا برز دور هذه المجموعات بشكلٍ كبيرٍ ومؤثّر عقب أحداث المجازر والمذابح الجماعية التي شهدتها في عام ١٩٩٤م؛ حيث سمحت السلطات لهم بتطبيق أحكامهم الخاصة بدلاً عن الأحكام الحديثة المرتبطة بالقانون والدولة، حيث يقوم الشيوخ والزعماء لدى جماعة (بانيارواندا) بتكوين مجلسٍ عُرف باسم: (جاكاكا)، نشأ على مستوى الجماعة، وما لبث أن استمد مكانة قومية في رواندا، حيث يركز في ثلاثة جوانب لإدارة النزاعات التي تنشأ بين أفراد المجموعة، وهي: (الحوار، والمصالحة، والتعويض)[١].

يتم تجميع الشيوخ وزعماء الجماعة في البلدة لفضّ النزاع، ومعهم المدعى عليه والمدعي والشهود أمام عُشبة تقليدية تسمّى: (جاكاكا)، لها مكانتها لدى هذه المجموعة، ويسعى زعماء هذه المجموعات المحلية إلى رأب الصدع بدلاً من إصدار الأحكام، وقد حقّق هذا النموذج الإفريقي في إدارة النزاع وفرض الأمن والسّلْم درجة نجاح أهّلته بأن يتم دمجه في النظام القضائي الرسمي في رواندا.

ودعمت الدولة هذه الجماعات المحلية بصورة أكبر لتحقيق السلام والأمن في المجتمع؛ ففي عام ٢٠٠١م تم استيعاب ما يقارب ٢٦٠ ألفاً من الرجال ذوي حُسن السيرة والسلوك في الجماعات المحلية لإقامة أكثر من عشرة آلاف محكمة (جاكاكا) في شتى أنحاء رواندا؛ بهدف الاستقرار السياسي والأمني في رواندا عبر المجتمعات المحلية؛ وبذلك أصبحت هذه المجتمعات الإفريقية في رواندا نموذجاً يُحتذى به في تحقيق السّلْم والأمن.

كذلك تُعدّ المحاكم العرقية والمحلية عنصراً مهمّاً وحيويّاً لتحقيق السّلْم وفضّ النزاعات في دولٍ مثل: بستوانا ونيجيريا في النظام القضائي، كما هو الحال لدى قبائل الإيبو في نيجيريا، والأشانتي في غانا، وهو نظام عرقي قضائي لفضّ النزاعات، يتسم بالتدرّج الهرمي في بنيته؛ حيث يبدأ برأس العائلة لحلّ القضايا الصغيرة والأسرية، وإذا استعصى الحلّ تحوّل إلى رؤساء العائلات، وتعرف باسم: (كجوتلا)، ثم تحوّل القضايا ذات النزاعات والمسائل الأكثر تعقيداً في المجتمع إلى محاكم (كجوتلا العليا)، وهي تصدر من زعيم القبيلة ومشايخها، ويكون هناك تفويض من قبل هذه الدول للمحاكم المحلية بأن تقوم بهذا الدور الاجتماعي والسياسي والأمني لحفظ الاستقرار في مناطقهم.

إنّ المبدأ العرفيّ والمحليّ كان سبباً لحفظ النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجموعات الإثنية والقبلية المختلفة، والحدود الجغرافية الموحدة، وبُنيت عليه أعرافٌ قوية ساعدت في تحكيم وفضّ المنازعات القبلية التي كانت تنشب من وقتٍ لآخر بين تلك المجموعات، فيما عرف الآن بمناطق السودان المختلفة (بالجوديات وتحكيم الرواكيب بين المتنازعين)، في حالات جبر الأضرار ودفع الديات بدلاً من القصاص والأحكام القانونية التي لا تعالج النزاعات، وتترك بعض الرواسب في النفوس سرعان ما تتجدد وتتهدد الأمن القومي، ومثال ذلك: مقررات مؤتمر الفور والعرب ١٩٨٩م، ومقررات مؤتمر المساليت والرزيقات ١٩٩٦م، ومقررات مؤتمر الأمن الشامل بنيالا ١٩٩٧م[٢]، حيث أسهمت هذه المؤتمرات القبلية في تحقيق الاستقرار والأمن بين القبائل المتحاربة في تلك الفترة.

لكن غياب المجتمعات المحلية عن القيام بالدور المنوط بها أدّى فيما بعد إلى تفجير الصراع في إقليم دارفور منذ ٢٠٠٣م؛ نتيجة للفراغ الذي أحدثته المجتمعات المحلية في حلّ الصراعات بطريقة فعّالة وسريعة بين القبائل الرعوية والزراعية في الإقليم.

في دراسةٍ أجراها معهد الولايات المتحدة للسّلْم لدول القرن الإفريقي الثلاث: (السودان - الصومال -

(١) إيزك البرت، مرجع سابق.

(٢) أثر الإدارة الأهلية لولايات دارفور على الوضع العام في السلام، مركز الراصد للبحوث، الخرطوم، ٢٠١١م.

إثيوبيا)[1] في تسعينيات القرن الماضي، وجدت أنّ إخفاق هذه الدول في إدارة الخلافات الداخلية وانتشار العنف، وعدم فضّ النزاعات فيها، يرجع إلى غياب المجتمعات المحلية فيها، وعدم قدرتهاعلى القيام بدورها الحقيقيّ.

وتكمن المشكلة في أنّ النّخب الحديثة التي سيطرت على السلطة عقب الاستقلال في هذه الدول أفلحت في اغتصاب السلطة من النّخب التقليدية التي كانت تتمتع بدرجةٍ كبيرةٍ من الاستقلال الذاتي في تسيير بعض القضايا للمجتمعات المحلية؛ ولذلك حدث فشل في إدارة هذه الدول، وانتشرت الحروب والنزاعات فيها بشكلٍ كبير، ولا سيما مع تآكل السلطة الحاكمة وتفشي الفساد؛ ما أدى إلى غياب الحلول السريعة المجدية التي كانت تقوم بها المجتمعات المحلية في فضّ النزاعات وفرض السّلْم والأمن، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولة في الصومال، وانفصال إريتريا عن إثيوبيا، وجنوب السودان عن شمال السودان نتيجة لسياسة منتهجة من قبل النّخب الحاكمة الحديثة لفترات طويلة في تلك الدول، بالإضافة للعامل الخارجي الذي أسهم في تفكك هذه الدول، وما زالت هذه الدول تعاني الصراعات الداخلية نتيجة لتغييب هذه المجتمعات المحلية في تحقيق السّلْم والأمن.

المجتمع المدني الإفريقي والسّلْم والأمن في القارة:

لا يوجد في إفريقيا مجتمعٌ مدنيٌّ بشكلٍ مستقلٍّ عن الدولة، كما هو متعارف عليه في الدول الغربية التي يتمتع فيها المجتمع المدني بالقدرة على الحركة والعمل، وتشكيل النقابات، ورفع المطالب التي تدعم عملية الحقوق والواجبات، فإفريقيا تختلف بشكلٍ كبيرٍ عن الدول الغربية؛ حيث ما تزال الدولة هي المتحكم في المجتمع كله، وهي التي تضع القوانين والدساتير، ولا تسمح بالتعدد الحزبي، ولا بقيام المنظمات التطوعية التي قد تعتبرها أداة لعدم الاستقرار وللصراع حول السلطة، بالإضافة إلى أنّ المجتمع الإفريقي لم يتطور في تفهمّ منظمات المجتمع المدني ويتقبل برامجها وأنشطتها؛ وذلك يرجع إلى أنّ المجتمعات الإفريقية ما زالت تقليدية، وترتبط بالعادات والتقاليد والمعايير الثقافية في حلّ النزاعات والخلافات (مجتمع تقليدي).

إلا أنه بالرغم عن بطء نمو المجتمع المدني في إفريقيا؛ فإنها شهدت انتشار الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها في بناء السلام وفضّ النازعات.

ومن هذه الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها في بناء السلام وفضّ النزاعات:

- المركز الإفريقي لفضّ النزاع.
- مركز فضّ النزاعات (ccr).
- معهد الدراسات الإثنية (ISS).
- شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام ((WANEP.
- صندوق تنمية المرأة الإفريقية[2] (AWDF).
- ومراكز دراسات العدالة والسلام في السودان.

بالإضافة إلى بحوث الجامعات، مثل جامعة (الخرطوم - بحري - الفاشر)، حيث تسهم في تحليل النزاعات والحروب، وتقديم المقترحات البناءة في فضّ النزاعات.

إنّ تنوع الجمعيات الأهلية يعكس الاهتمام بالمشاركة في بناء السلام، مع بروز مظاهر تهدد المجتمع الإفريقي، كانتشار الأسلحة الصغيرة، وتزايد تجنيد الأطفال، وتنامي الفقر، وقضايا المرأة، والحروب المستمرة؛ وقد ساهمت شبكة منظمات المجتمع المدني في غرب إفريقيا في جذب الانتباه إلى المأزق الليبرالي بحشد النساء والجمعيات الأهلية، وسائر فئات المواطنين، في محادثات السلام التي أدت إلى اتفاقية أكرا السّلمية بين الحكومة وجماعات التمرد في أغسطس ٢٠٠٣م[3].

كما ساهمت المنظمات الأهلية والمجتمعية في تطوير نُظم الإنذار المبكر للتكتلات الإقليمية، كالتجمع

(١) إيزك البرت، مرجع سابق.

(٢) worldbank.org.

(٣) طوني كاربو: بناء السلام في إفريقيا، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.

الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الايكواس)، وهيئة التنمية بين الحكومات (الإيقاد)، فقد شاركت هذه الجمعيات في خطط بناء السلام على المستوى الهيكلي، وفي ترسيخ السِّلْم في ليبيريا والسودان عام ٢٠٠٥م.

أيضاً في الفترة (١٩٩٥م – ٢٠٠٥م) حصلت ما يقارب ثلاثة آلاف من الجمعيات الأهلية في بلدان هيئة التعاون والتنمية على ٥ مليارات دولار لكي تنفقها في قضايا السلام والتنمية، وتعرف بالتنظيمات المجتمعية، حيث يتدفق الدعم المادي عبرها؛ لأنها تعتبر مستقلة في ولائها عن هيمنة الدولة، وأكثر فاعلية في تنفيذ المشاريع التنموية، ويقلّ فيها الفساد والتعقيدات البيروقراطية الحكومية؛ وبرغم ذلك يوجه النقد في بعض الأحيان لهذه الجمعيات بسبب عجزها عن التنسيق مع القطاعات الحكومية في مجتمعات ما بعد الحروب، واستدامة السلام، إلى درجةٍ قد تصل إلى التنافس مع الجانب الحكومي في الحصول على المنح والمساعدات، وهو ما قد يُفسد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في إفريقيا[1].

النتائج والتوصيات:

يمكننا أن نخلص من خلال ما سبق إلى النتائج الآتية:

– إفريقيا القارة ليست كياناً موحّداً متجانساً، سواء في العرق أو اللغة أو الثقافة المشتركة أو العادات والتقاليد.

– إفريقيا قارةٌ غنيةٌ بالموارد، ولكن هذه الموارد غير مستغلة بالشكل الأمثل.

– ساهم الاستعمار في تقسيم شعوب القارة الإفريقية إلى جماعات متفرقة بين الدول، وضمّ مجموعات أخرى إليها لا تنسجم معها ثقافيّاً، الأمر الذي أدى إلى إشعال الحروب والنزاعات بين المجموعات المختلفة.

– لم تستطع الأنظمة التي أعقبت الاستعمار اتباع سياسات رشيدة لإدماج المجتمعات التقليدية في أنظمتها؛ مما ساهم في زيادة حدّة الصراعات داخل المجتمعات الإفريقية بشكلٍ مضطرد.

– أن هناك جهوداً وبرامج عملية لفضّ النزاعات لدى الجماعات التقليدية، تتناسب مع المعايير الاجتماعية والثقافية المحلية، وتساعد على القبول بنتائج فضّ النزاعات والخلافات.

– أهمية اعتماد الاحتواء والمشاركة والإجماع، وما يستلهم الحوار والعدل، كأساس لمعالجة أسباب الأزمات، ونجاح عملية صنع السلام بين الشعوب الإفريقية.

– هناك دورٌ بارزٌ للمنظمات الأهلية، وللقدرات الذاتية، في قبول الأطراف كافة بها، يقتضي فسح المجال لها لتقوم بما هو منوط بها في تعزيز السِّلْم والأمن في القارة الإفريقية.

– سرعة المجتمعات المحلية في حسم الصراعات وفرض السِّلْم والأمن قلّل من التدخلات الخارجية التي تساهم في تصعيد الصراعات.

– أصبح للمجتمعات والشعوب الإفريقية دورٌ مؤثر في تحقيق العدالة عبر محاكم معترف بها في بعض البلدان الإفريقية، حيث أسهمت في تحقيق قدرٍ كبيرٍ من السلام الاجتماعي والثقافي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة.

التوصيات:

١- إعطاء المجتمعات المحلية في إفريقيا دوراً بارزاً في حلّ النزاعات المحلية دون تدخل الدولة؛ إلا في حالات الصراعات والصدامات العنيفة التي تهدد الأمن القومي.

٢ – إدماج القوانين المحلية مع القوانين العامّة في المحاكم الخاصة، وذلك لفاعليتها في حلّ النزاعات بين الأطراف المجتمعية المختلفة، مع تدريب المجتمعات المحلية على القوانين والأحكام القانونية والشرطية؛ للتناسب مع القوانين العامّة، حتى لا تؤدي إلى غياب الدولة بشكلٍ كامل.

٣ – إشراك منظمات المجتمع المدني في قضايا السلام، ورفع وعي الشعوب الإفريقية بدورها، لمنع النزاعات والحروب في القارة، ولتقوم بمهام الإنذار المبكر في منع النزاع، وتقديم الدراسات والبحوث للجهات ذات الصلة بقضايا الحرب والسلام ■

(١) طوني كاربو، مرجع سابق.